المؤسسات الصغيرة في المملكة العربية السعودية: الدعم، التحديات والحلول

وسيلة سعود[1]*، محمد هاني[2]

[1] مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة (الجزائر)

[2] مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة (الجزائر)

Small Enterprises in Saudi Arabia: Support, Challenges and Solutions

Wassila SAOUD[1,*] , Mohamed HANI[2]

[1] Laboratory of "development policies and prospective studies", Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Bouira (Algeria)

[2] Laboratory of "development policies and prospective studies", Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Bouira (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2023/07/07؛ **تاريخ القبول**: 2023/10/29؛ ؛ **تاريخ االنشر**: 2023/03/04

ملخص: هدفت الدراسة إلى تقديم التجربة السعودية في مجال المؤسسات الصغيرة من خلال عرض واقعها والتعرُّف على المستوى الذي وصلت إليه في إطار الاقتصاد السعودي من جهة، مع حصر أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، وجملة الآليات والحلول المقترحة لتجاوز ذلك، من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة بصفة عامة، والسعودية بصفة خاصة، مع تحليل البيانات والتقارير المقدمة من قبل الباحثين والهيئات الرسمية في السعودية لاستخلاص الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة سواء من حيث التحديات أو آليات الدعم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة في السعودية شهدت نموا كبيرا وإيجابيا منذ تبني ضرورة تطويرها وزيادة مساهمتها في الاقتصاد كأحد المحاور الرئيسية التي تقوم عليها رؤية السعودية 2030، مع وصولها إلى نسبة مساهمة كبيرة جدا ضمن مؤسسات القطاع الخاص الناشطة في السعودية. ومع ذلك تم تسجيل وإحصاء العديد من التحديات التي تواجهها سواء ما تعلق بالتمويل، الإنشاء، التسيير، فرص الوصول إلى المشاريع، الالتزام باللوائح وغيرها، وهو ما دفع بالهيئات الرسمية في السعودية إلى صياغة مجموعة من الحلول التي تعمل مختلف الجهات الرسمية والوزارات على المشاركة في تطبيقها لمواصلة دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة بهدف تحقيق نجاحها واستدامتها. كما تم ملاحظة المشاركة الفعالة لمختلف الشركات الكبيرة من القطاع الخاص وكذا مؤسسات المجتمع المدني مثل المؤسسات الخيرية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة في السعودية عن طريق مبادرات وبرامج خاصة تتيح لها مواصلة النشاط والحصول على التمويل والمرافقة اللازمة

الكلمات المفتاح : مؤسسات صغيرة، منشآت متناهية الصغر، استدامة، السعودية، أرامكو.

Abstract: This study aimed to present the Saudi experience in the field of small enterprises by presenting their status and identifying the level they have reached within the framework of the Saudi economy on the one hand, with an inventory of the most important problems and challenges faced by these enterprises and mechanisms and proposed solutions to overcome this; by adopting the descriptive analytical approach to present the conceptual framework for small enterprises in general, and Saudi Arabia in particular, with the analysis of data and reports submitted by researchers and official bodies in Saudi Arabia to extract aspects related to small enterprises, whether in terms of challenges or support mechanisms.

The study concluded that small enterprises in Saudi Arabia have witnessed significant and positive growth since adopting the need to develop them and increase their contribution to the economy as one of the main axes on which the Saudi Vision 2030 is based, with a very large part of the private sector enterprises active in Saudi Arabia; However, many of the challenges they face were recorded and counted, whether related to financing, establishment, management, access to projects, compliance with regulations, etc., which prompted the official bodies in Saudi Arabia to formulate a set of solutions that the various official parties and ministries are working to participate in implementing in order to continue supporting and developing small enterprises with the aim of achieving their success and sustainability. The active participation of various large companies from the private sector, as well as civil society institutions such as charities, in supporting the small enterprise sector in Saudi Arabia was also noted through special initiatives and programs that allow them to continue their activities and obtain the necessary financing and support.

* المؤلف المرسل: وسيلة سعود الإيميل: w.saoud@univ-bouira.dz

I- تمهيد:

أضحت المؤسسات الصغيرة اليوم تلعب دورا هاما في مختلف الاقتصاديات في العالم، حيث أن معظم الأعمال والنشاطات ضمن بيئة الأعمال أصبحت تعرف تواجدا مكثفا للمؤسسات الصغيرة بها، وذلك في مختلف القطاعات والتخصصات، لما لها من خصوصيات مميزة تسمح بمساندة ودعم المؤسسات الكبيرة، والتي لا يمكنها تأدية بعض الأعمال أو أنها تُشكِّلُ تكلفة إضافية لها، إضافة إلى قدرة المؤسسات الصغيرة على التكيُّف مع التغيرات في البيئة بصورة أسرع وأكثر مرونة، مع التماشي مع متطلبات ومستجدات السوق، وبالتالي أصبحت المؤسسات الصغيرة تُمثِّلُ أكثر من 90% من مؤسسات القطاع الخاص في أغلب الاقتصاديات، سواء المتقدمة أو النامية.

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية التي اقتنعت بأهمية ووزن المؤسسات الصغيرة في مساهمتها في الدخل والناتج والتوظيف ومختلف المؤشرات الاقتصادية، وحتى الاجتماعية، وهو ما دفعها إلى إيلاء الاهتمام اللازم بها من خلال التركيز عليها كأحد المحاور الرئيسية ضمن رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، من خلال دفعها إلى زيادة المساهمة الفعّالة في عملية التنمية، عن طريق دعمها ومساندتها وتوفير البيئة الملاءمة لها.

إن آليات وبرامج الدعم التي ترافق تأسيس المؤسسات الصغيرة وتساندها في تحقيق النجاح، أدت إلى نمو كبير وملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة في السعودية ومساهمتها في الاقتصاد، إلا أن هذا القطاع، وبالرغم من التطوُّر الكبير الذي يشهده عمليا، يواجه العديد من التحديات والعراقيل التي تُمثِّلُ صعوبات أمام البدء في العمل ضمن المؤسسات الصغيرة، أو تُؤدِّي إلى تعثُّرِها وفشلها في بعض الأحيان، سواء في مرحلة الانطلاق أو مرحلة التوسُّع، وهو ما تحاول السعودية من خلال الهيئات المختصة تحديده من أجل العمل على إيجاد الحلول المناسبة لكل هذه المشاكل.

وانطلاقا من ذلك تبلورت الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية كما يلي: **"كيف يتم العمل على استدامة واستمرار المؤسسات الصغيرة في المملكة العربية السعودية؟"**

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال التشابه الذي تظهره المؤسسات المصغرة بين دول العالم، خاصة بين الدول العربية، من حيث خصوصياتها والمشاكل التي تواجهها، وبالتالي فإن التعرُّف على التجربة السعودية والحلول المقترحة للتحديات المذكورة، قد يتيح الإسقاط على حالة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مع إمكانية تكييف بعض الحلول مع البيئة الجزائرية الاقتصادية والاجتماعية وبيئة الأعمال، كون أن السعودية قد نجحت في تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة ضمن مساهمتها في الاقتصاد والتشغيل والتنمية، وهو ما يستلزم الاستفادة من التجربة لتجاوز المشكلات التي تعاني منها هذه المؤسسات في الجزائر.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة وضعية المؤسسات الصغيرة في السعودية، وتحديد المشاكل التي تواجهها بالرغم من معدلات النجاح والنمو الكبيرة التي انتشرت عنها، وهو ما يعني مسحا شاملا لمختلف التحديات التي تعرقل هذه المؤسسات وطرق التعامل معها، مع تحديد أهم الآليات والبرامج التي تعمل من خلالها السعودية على دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة من جهة، والحلول المطبقة لتجاوز المشكلات التي تواجهها من جهة أخرى، مع تقديم أمثلة تبرز دور القطاع الخاص ممثلا في المؤسسات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات في توفير بيئة داعمة للمؤسسات الصغيرة المحلية.

II – الطريقة والأدوات:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم الاستعانة بعدد من المراجع من كتب ومقالات ودراسات سابقة لها علاقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ضبط الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة عموما، وفي السعودية على وجه الخصوص، أما المنهج التحليلي فقد تم فيه الاستعانة بعدد من التقارير والدراسات التي أعدتها وأصدرتها بعض الهيئات الرسمية المختصة في متابعة وضعية هذا النوع من المؤسسات في المملكة العربية السعودية، حيث تم تحليل الدراسات والتقارير التي اهتمت بتحديد العقبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات في السعودية ومجموع الحلول المقترحة لذلك.

III– النتائج ومناقشتها:

إن الاعتماد على المنهج والأدوات السابقة الذكر في الدراسات من هذا النوع والطبيعة، أبرزت مجموعة من النتائج المتمثلة في الجانب النظري الذي يضبط الإطار العام للمؤسسات الصغيرة من جهة، والجانب التطبيقي المتعلق بدراسة حالة وإسقاط على وضعية المؤسسات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. وعليه يتم عرض النتائج كما يلي.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة أحد أنواع المؤسسات التي تلعب دورا مهما في الاقتصادات، المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تُمثِّلُ نسبة كبيرة من المساهمة في الناتج المحلي والصادرات واليد العاملة، فيصل في بعض الدول إلى أكثر من 95% من مجموع المؤسسات الناشطة بها.

1. 1. إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة:

بالرغم من أن موضوع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة يعتبر من المسائل ذات الأهمية في الدراسة والتحليل على المستوى البحثي أو الاقتصادي وحتى الاجتماعي، فإنه لا يمكن الوصول إلى وضع تعريف موحد نمطي ممكن التطبيق في كافة الاقتصادات والدول، وحتى جميع القطاعات، بحيث نجد اختلافات واضحة سواء في التسمية أو في ضبط المفهوم، بين مصطلحات المنشآت الصغيرة، الصناعات الصغيرة، المشروعات الصغيرة، المؤسسات الصغيرة وغيرها، إضافة إلى الاختلاف في تسميتها وفقا لحجمها، بين من يطلق عليها تسمية المصغرة، الصغيرة، متناهية الصغر وما شابه ذلك. ويرجع هذا التباين في تحديد الإطار الذي يضبط مفهوم المؤسسات الصغيرة (أو المصغرة) إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

- **اختلاف مستويات النمو**: يتمثل في التطور اللامتكافئ بين الدول، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي. كما أن شروط النمو تتباين من فترة لأخرى، فالمؤسسة الكبيرة قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة (خوني و حساني، 2008، صفحة 16).
- **تنوع الأنشطة الاقتصادية**: باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، حيث تعتبر المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة (لخلف، 2003/ 2004، صفحة 05).
- **تعدد فروع النشاط الاقتصادي**: فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الناشطة في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة (Slami, 1985, p. 27).

إضافة إلى ذلك، يظهر أيضا الاختلاف في المعايير المعتمدة على المستوى الدولي في تحديد تصنيف المؤسسات، وذلك حسب نوع المعيار وتشكيلة المعايير المعتمدة في ذلك، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1) **المعايير الكمية:** هي تلك المعايير التي يمكن جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بها، ونجد منها (أبو سيد أحمد، 2005، الصفحات 48- 50):

- **حجم العمالة:** من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة قياسه، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والذي يختلف من دولة إلى أخرى.
- **حجم رأس المال:** يتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر والذي يختلف من دولة إلى أخرى.
- **الجمع بين معياري العمالة ورأس المال:** ويعد من أكثر المعايير استخداما في تعريف هذه المؤسسات والتي يتم جمع المعيارين السابقين بها، مع الحفاظ على خصوصيات كل دولة أو كل قطاع في نفس الاقتصاد.

2) **المعايير النوعية:** لا يمكن قياسها كميا إلا أنه وجب إضافتها في التعريفات، وهي (قريشي، 2011، صفحة 173):

- **نوع الملكية:** حيث تعود ملكيتها في أغلبها إلى القطاع الخاص، ونسبة كبيرة منها عبارة عن مؤسسات فردية وعائلية، يلعب فيها المالك/المدير دورا كبيرا على جميع المستويات، حيث يكون مسؤول مسؤولية شخصية ومباشرة عن كل جوانب المؤسسة.
- **الاستقلالية:** أي استقلالية الإدارة والعمل، فقرارات المؤسسة تتخذ من طرف المدير (المالك) دون تدخل أطراف خارجية أخرى، وأصحاب المؤسسة يتحملون مسؤولياتهم كاملة اتجاه الغير.
- **محلية النشاط:** نطاق المكان الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها، وخصوصا الإنتاج، يكون محدود.

انطلاقا مما سبق، يمكن إبراز انعكاس هذه العوامل والتباينات على التعريفات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة في بعض الدول على سبيل المثال بالشكل التالي (أتشي، 2007/ 2008، الصفحات 10- 11):

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** تعطي اللجنة الأوروبية التعريف التالي: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل، وتتمتع بالاستقلالية، ولا تنسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، والميزانية التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو".
- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي: "المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار. وبالنسبة لبعض الصناعات، تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العاملين أقل من 1000 عامل".
- **تعريف اليابان:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "الوحدات التي تضم عددا من العمال يصل إلى 100 عامل بصفة دائمة، ولا يزيد رأسمالها عن 10 ملايين، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. وقد ازداد هذا العدد بعد الحرب العالمية الثانية إلى 300عامل. أما الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صغيرة جدا. ويختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعات".
- **تعريف الجزائر:** حيث تعرف المؤسسات الصغيرة في الجزائر وفقا للقانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ 2017/01/10 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على أن المؤسسة الصغيرة جدا هي المؤسسة التي تشغل من 01- 09 عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 40 مليون دج مع إيرادات

سنوية أقل من 20 مليون دج. ببينما المؤسسة الصغيرة هي تلك المؤسسة التي تشغل 10-49 عاملا، برقم أعمال سنوي أقل من 400 مليون دج وإيرادات سنوية أقل من 200 مليون دج، في حين أن المؤسسة المتوسطة فتشغل بين 50-250 عاملا، مع تحقيق رقم أعمال سنوي 400-4000 مليون دج، وإيرادات سنوية 200-1000 مليون دج.

1. 2. مميزات المؤسسات الصغيرة: من بين الخصوصيات التي تلتقي عندها المؤسسات المصغرة، الصغيرة، الصغيرة جدا، متناهية الصغر، وما شابهها من أسماء تطلق عليها، يمكن إيجاز ما يلي (العلي و النجار، 2006، صفحة 67، 68):

- ✓ **سهولة التأسيس:** حيث تحتاج المؤسسات المصغرة لرؤوس أموال ضئيلة لتأسيسها و تشغيلها، لما تتميز به من أصول وممتلكات بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.
- ✓ **الإدارة والتسيير:** يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة، نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها، فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها.
- ✓ **الجمع بين الإدارة والملكية:** حيث أن صاحب المؤسسة المصغرة يكون دائما حاضرا و مشاركا في كل ميادين التسيير، و يكون في اتصال مباشر مع كل عضو من أعضاء المؤسسة.
- ✓ **مرونة كبيرة:** حيث تمتاز المؤسسات المصغرة بان لديها قدرة كبيرة على التكيف مع المحيط الخارجي، فهي تتميز بمرونة كبيرة تستطيع من خلالها أن تغير حتى من حجم إنتاجها مثلا للتوافق ومتطلبات السوق.
- ✓ **الملكية المحلية:** عادة ما يقيم ملاك المؤسسات المصغرة في المجتمع المحلي، وتكون سلطة التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين مقيمين في المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، زيادة العمالة وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة.
- ✓ **صغر حجمها ورأسمالها:** إن صغر حجم المؤسسات المصغرة ساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، الوطنية والدولية، وذلك في ظل التغيرات القائمة، كما أن صغر رأس مالها يسهل من عملية التمويل.
- ✓ **التجديد والإبداع:** تعتبر المؤسسات المصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة، والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم و معظم براءات الاختراع في العالم.
- ✓ **مخاطر مرتفعة في المؤسسات المصغرة وقصر فترة حياتها نسبيا:** حيث تتميز المؤسسات المصغرة بمخاطر مرتفعة، والتي تنتج بالأساس عن بعض الممارسات الخاطئة عن أصحابها وهذا لغياب التجربة والخبرة، ومن جهة أخرى بأن العمل الصغير أكثر عرضة للفشل من الأعمال الكبيرة لعدة أسباب، منها فقدان الزبائن، نقص العمالة الماهرة...الخ.
- ✓ **الضعف المالي الذي يميز المؤسسات المصغرة:** تعاني أغلب المؤسسات المصغرة من صعوبة الحصول على التمويل وكلفته العالية، والذي يعد السبب الرئيسي والمباشر الذي يقيد النمو الطبيعي لهذه المؤسسات.

1. 3. أهمية المؤسسات الصغيرة: تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة في النقاط التالية (مخيمر و عبد الحليم، 2000، الصفحات 31- 34):

- ✓ خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول في هذا المجال.

- ✓ تنمية المواهب والإبداعات، حيث تشير نتائج دراسات متخصصة إلى أن عدد الابتكارات التي تحققت عن طريق المؤسسات المصغرة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها المؤسسات الكبرى.
- ✓ الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من المصادر المختلفة للتمويل الذاتي، مما يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج.
- ✓ الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبرى، وبذلك تحقق فائدة مزدوجة، فهي تقلل من الاستيراد، وتسهم في الحد من إهدار موارد قابلة للاستغلال.
- ✓ تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم هذه المؤسسات بالمرونة في التوطن والتنقل بين المناطق أو الأقاليم، ما يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.
- ✓ المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى، حيث تقوم بعض المؤسسات المصغرة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى.
- ✓ تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال، حيث تعمل على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد منها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال.
- ✓ تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني، لأن هذه المؤسسات تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التمية.
- ✓ رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي،حيث أن نسبة الإناث في المؤسسات المصغرة مرتفع وهذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن، ما يسمح بزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لديهن، مع دعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

2. المؤسسات (المنشآت) الصغيرة في المملكة العربية السعودية

اقتصرت المشاريع الصغيرة في السعودية في ما مضى على الصناعات الحرفية واليدوية فقط، لتعرف مع الاستراتيجية التي تعمل على تعزيز مكانتها ضمن الاقتصاد السعودي، على التوسُّع إلى العديد من القطاعات الأخرى، زراعية، صناعية، خدماتية وغيرها، وذلك بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها. ***وتجدر الإشارة إلى أنه فيما سيأتي سيتم استخدام المصطلحات التالية للإشارة إلى نفس المعنى: المؤسسة، المنشأة، إضافة استخدام المصطلحات التالية للإشارة إلى نفس الشريحة: المصغرة، الصغيرة، متناهية الصغر.***

2. 1. تعريف ووضع المؤسسات (المنشآت) الصغيرة في السعودية:

تُطلق المملكة العربية السعودية تسمية المنشآت على المؤسسات التي تعمل بها، وتعتمد في تصنيف مؤسساتها على كل من معيار عدد الموظفين وكذا حجم الإيرادات المحققة من هذه المؤسسات في نفس الوقت، بحيث أن:

- **المنشآت متناهية الصغر**: هي تلك التي تُشغِّلُ بدوام كامل بين موظف واحد و05 موظفين، مع تحقيق إيرادات من 00 إلى 03 مليون ريال سعودي.
- **المنشآت الصغيرة**: هي التي تُشغِلُ بدوام كامل بين 06-49 موظفا مع إيرادات تتراوح بين 03-40 مليون ريال سعودي.
- **المنشآت المتوسطة**: عدد موظفيها يتراوح بين 50-249 عاملا بدوام كامل وتُحقِّقُ إيرادات من 40-200 مليون ريال سعودي (منشآت، 2020، صفحة 03).

وقد ازدادت أهمية ودور هذه المؤسسات في المملكة بعد الانطلاق في تنفيذ رؤية السعودية 2030 والتي انطلقت بدءا من سنة 2016، والتي عرفت من خلالها هذه المؤسسات تطوُّرا ونموا ملحوظا في مساهمتها في الاقتصاد، لتصل في الربع الثالث من سنة 2022 إلى تشكيل ما يقارب 99.5% من مجمل المنشآت في القطاع الخاص في المملكة، بتسجيل 807248 منشأة متناهية الصغر أي ما يُمثِّلُ 82.5% من مجموع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، في حين شكّلت المؤسسات الصغيرة نسبة 15.7% منها وهو ما يقابل 153916 منشأة صغيرة، أما المنشآت المتوسطة فلم تُشكِّل سوى 1.8% من إجمالي هذا النوع من المؤسسات بما يقارب 17281 منشأة متوسطة خلال نفس الفترة (مرصد-المنشآت-الصغيرة-والمتوسطة، 2022، صفحة 14).

2. 2. تحديات ومشاكل المؤسسات الصغيرة في السعودية:

بالرغم من معدلات النمو الكبيرة التي تعرفها المؤسسات الصغيرة في السعودية فإنها تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي قد تعرقل استمرارها في النشاط، وقد تؤدي إلى فشلها التام، وذلك بسبب بعض الخصوصيات التي قد تمنحها ميزة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إلا أنها تُشكِّلُ في نفس الوقت نقطة ضعف تعمل ضدها، مثل صغر الحجم. وبالرغم من اختلاف الآراء حول المشكلات التي تواجه كل منها، إلا أنه يمكن إجمال أهمها والأكثر اتفاقا حولها في النقاط التالية (الراشد و آخرون، 2020، صفحة 72، 73):

- **المعوقات التمويلية:** ومن أهمها ضعف ونقص الكفاءة في إدارة الموارد المالية التي تملكها المؤسسات الصغيرة، مع ضعف القدرة على تقديم الضمانات اللازمة للحصول التمويل من البنوك، فحسن الإدارة المالية للموارد المتوفرة هي التي تساهم في نجاح واستمرار وتوسع المؤسسات الصغيرة، في حين أن هدر الأموال أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي إلى العديد من الأزمات المالية على مستوى هذه المؤسسات. في نفس الوقت فإن عدم توفر الضمانات اللازمة لن تتيح للمؤسسات الصغيرة أن تحصل على الأموال التي تحتاجها من المصادر الخارجية، نظرا لعدم قبول البنوك منح التمويل دون ضمانات تُغطِّيها.
- **المعوقات الإدارية:** منها ضعف التدريب المستمر للعاملين مما قد ينعكس سلبا على فرص تحسين وتطوير المؤسسة الصغيرة، حيث أن نقص تدريب العاملين سيُؤثِّرُ على كفاءتهم في إنجاز الأعمال المطلوبة منهم، إضافة إلى ذلك تتمثل المعوقات الإدارية في عدم القدرة على القيام بدراسة جدوى اقتصادية وفقا للمعطيات الحديثة، بما يجعلها دراسة دقيقة وواضحة، وهو ما يعني عدم قدرة الإدارة على ضبط تسييرها وميزانياتها التقديرية للمصاريف والإيرادات المتوقعة، ما يعني العمل ضمن مجال من الخطأ أو الغموض أي احتمال أكبر للتعثر والفشل. دون إهمال الجانب المتعلق بالمسير في حد ذاته، حيث أن ضعف الخصائص القيادية والخبرات الإدارية لدى صاحب المؤسسة الصغيرة سيُؤدِّي إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على الاستمرار، وذلك بسبب عدم امتلاك صاحبها للمقومات التي تسمح بحل المشاكل التي يمكن أن تواجهها، فنتيجة قلة الخبرة والكفاءة في مواجهة التحديات يعني الفشل المبكر للمؤسسة الصغيرة وعدم قدرتها على المنافسة في السوق والاستمرار في النشاط.

فيظهر من خلال ما سبق أن هذه المعوقات هي عموما تحديات عامة تواجه المؤسسات الصغيرة في كل الدول، العربية والنامية وحتى المتقدمة، أما في حالة المملكة العربية السعودية فإن دراسة (الحسون، 2021، صفحة 126، 127) أشارت إلى أن أهم **التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة** يمكن إجمالها في:

- **ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة:** ويقصد بها الهيئات المسؤولة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ونقص التنسيق والعمل مع بعضها البعض، مما يُمثِّلُ مشكلة حقيقية أمام المؤسسا تالصغيرة من حيث تضارب اللوائح والنظم التي تصدرها هذه الهيئات والتي تعتبر جميعها هيئات رسمية، إضافة إلى الازدواجية في إصدار القرارات في بعض المناطق.

- **ضعف الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة المختلفة، وبينها وبين المنشآت الكبيرة:** فالربط مع المنشآت الكبيرة سيفتح المجال أمام المنشآت الصغيرة للتمكُّنِ من الوصول إلى التقنيات والأسواق والمدخلات والمعرفة التي لا يمكن الوصول إليها بعملها الفردي أو بالتعاون فقط مع منشآت صغيرة متشابهة.
- **نقص توظيف الكوادر البشرية المؤهلة:** حيث أن الإدارة الضعيفة أو السيئة للمنشآت الصغيرة والتي تنتج عن ضعف الخبرات ونقص التأهيل للموظفين الإداريين تعتبر من بين العقبات التي تحدُّ من استمرار ونجاح المنشآت الصغيرة.
- **تعقيد اجراءات منح التمويل وعدم كفاية التمويل:** تشتمل على بطء وتعقيد اجراءات تأسيس تلك المنشآت لدى بعض الجهات الحكومية أو هيئات أخرى ذات العلاقة، خاصة ما تعلق بالجانب التمويلي والحصول على القروض أين تظهر إجراءات وشروط كثيرة ومعقدة من البنوك تأخذ وقتا طويلا وقد تُرفض طلبات التمويل تماما في حال لم تُقدِّم المنشأة الصغيرة الضمانات الكافية لذلك.
- **ضعف دور حاضنات الأعمال:** على اعتبار أن حاضنات الأعمال تلعب دورا مهما في تحفيز إقامة المنشآت الصغيرة من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المناسبة والبيئة المواتية لها، خاصة خلال فترة الإطلاق الأولى، فإن غياب هذه الحاضنات أو المؤسسات التي تقوم بدور الإرشاد لهذه المنشآت يعتبر عائقا مُهِمّا أمام هذه الأخيرة، من أجل نجاحها واستدامتها.
- **المسائل المرتبطة بتوظيف السعوديين:** فمع القرار الصادر بضرورة تشغيل السعوديين في مختلف المنشآت، فإن أصحاب المنشآت الصغيرة يواجهون صعوبات هامة من أجل ضمان استمرار نشاطهم وتطوير أعمالهم، كون أن الكوادر المحلية السعودية تتسم بعدم الاستقرار في وظائف المنشآت الصغيرة.
- **عدم توفر الضمانات الكافية ومشاكل التعثُّر:** وهو أحد العوائق التي تواجه المنشآت الصغيرة في السعودية، كما في باقي الدول، حيث أن المؤسسات المصرفية لا تُقدِّمُ القروض لهذا النوع من المؤسسات كون أن هذه الأخيرة لا تملك تقديم الضمانات اللازمة لتغطية هذه القروض، وهو ما يعني الحد من خيارات وإمكانيات التمويل التي يمكن للمنشآت الصغيرة الوصول إليها.
- **مشكلة التسويق:** تعترض المنشآت الصغيرة في السعودية أيضا مشكلة تسويق منتجاتها والذي يُهدِّدُ حاضرها ومستقبلها، وذلك بسبب ضعف البنيات الأساسية التي تسمح بالقيام بدراسة سوق علمية قائمة على مسح حقيقي للشرائح التي يتم استهدافها من خلال هذه المنتجات، وبالتالي عدم التمكُّن من تحديد الطلب الفعّال على المنتجات ومدى استدامته.

ولمزيد من التحليل والإسقاط العملي، قام اتحاد الغرف السعودية بعملية مسح شامل للمنشآت متناهية الصغر، الصغيرة، والمتوسطة في السعودية من أجل تحديد أبرز التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في الوقت الحالي مع محاولة إيجاد الحلول اللازمة لها، وقد توصلت إلى وجود 59 تحديا يواجه هذه المؤسسات في السعودية، إلا أن عدة خبراء أفادوا بأن العديد من هذه التحديات يمكن مواجهتها على المستوى الجزئي وليس الكلي، وأن **التحديات الحقيقية التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة في السعودية ينحصر في 10 تحديات رئيسية** هي (الموقع-الرسمي-لمنشآت، 2021):

1) التستر التجاري[1] وقوة المنافسة للسعوديين من طرف المقيمين مع احتكار هؤلاء للعديد من المهن والقطاعات التجارية.
2) تعدد الأنظمة والقوانين التي تعقيق المؤسسات الصغيرة، مع سن قرارات فجائية وحلول اجرات الترخيص.
3) الارتفاع المستمر وغير المنظم للإيجارات ما أدى إلى معدلات كبيرة من التضخم أثرت على المؤسسات الصغيرة.

[1] التستر التجاري وفقا لوزارة التجارة السعودية هو تمكين شخص أو طرف غير سعودي من العمل لحسابه الخاص عن طريق وبواسطة شخص سعودي أو جهة سعودية، أو تمكين مستثمر أجنبي بالعمل في نشاط ممنوع عليه عن طريق استخدام اسم أو ترخيص أو سجل تجاري أو أي طريقة أخرى لشخص سعودي أو جهة سعودية.

4) غياب المعلومات المحدثة الدقيقة والمصنفة من طرف الهيئات المسؤولة عن ذلك، ما انعكس على صحة دراسة الجدوى للمؤسسات الصغيرة.
5) ضعف التمويل وكثرة شروطه وصعوبة الوفاء به بسبب قصر مدة السداد.
6) قلة عدد المشاريع المبتكرة واستنساخ نفس المؤسسات والمشاريع.
7) عدم توفر حاضنات الأعمال وضعف تدريب وإرشاد المبتدئين، مع تسجيل قلة في العمالة المتخصصة.
8) ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات التي يطلقها الشباب في الحصول على عقود مشاريع الدولة وعطاآت المنشآت الكبيرة.
9) نقص القدرات الريادية لأصحاب المؤسسات الصغيرة وعدم جاهزيتهم لمواجهة تحديات إدارة وتسيير هذه المؤسسات.
10) عوامل نابعة من المجتمع تحدُّ من الإقبال على العمل الحر مع تفضيل الوظيفة عليه.

2. 3. دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في السعودية:

عملت السعودية على وضع العديد من البرامج والآليات التي هدفت من خلالها إلى تشجيع إقامة وإطلاق المؤسسات الصغيرة، وفي نفس الوقت متابعتها ومرافقتها من أجل تقليل احتمالات فشلها، خاصة في المراحل الأولى من الحياة، إضافة إلى مساندتها من أجل النجاح والنمو والتوسُّع، كما تعمل السعودية من خلال الهيئات المختصة على المتابعة المستمرة لوضعية المؤسسات الصغيرة من أجل تشخيص المشكلات الواجب التعامل معها ومحاولة إيجاد الحلول الموافقة لها.

وبناء على ذلك، حاول اتحاد الغرف السعودية تقديم مجموعة من الاقتراحات والحلول للمشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة في السعودية، والذي تم تشخيصها من خلالها المسح السابق الذكر، والتي تم إيجاز أهمها في 20 حلا كما يلي (الموقع-الرسمي-لمنشآت، 2021):

1) افتتاح هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لحاضنات أعمال على مستوى كل مدينة، مع منح رواد الأعمال فرصة بين 03-05 سنوات من أجل إنجاح مشاريعهم ومؤسساتهم المبتكرة، مع تدخُّل الدولة خلال هذه الفترة كشريك في التمويل والربح.
2) التدريب من أجل تطوير المهارات الإدارية والفنية، مع إتاحة قواعد بينات محدثة من أجل القيام بدراسات الجدوى.
3) تشجيع الصناعات التحويلية بهدف الاستثمار في سلسلة القيمة المضافة، مع منح الأولوية لتوفير المواد الخام بدلا من التصدير.
4) تعزيز ثقافة ريادة الأعمال عن طريق التعليم، مع تنسيق المخرجات مع احتياجات سوق العمل.
5) مراقبة أسعار الإيجارات والقضاء على التستر التجاري وتسجيل المؤسسات إلكترونيا.
6) تعزيز التعاون بين الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الإدارة المختصة في الغرف التجارية.
7) إعداد وصياغة آلية تمويل بشروط ميسرة من البنوك، مع تناسب القروض مع حجم المؤسسة.
8) إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية على تخصيص نسبة معينة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
9) تذليل الصعوبات اللوجيستية مع مواكبة تطورات القطاع على المستوى العالمي.
10) وضع قواعد وتنظيمات تُشجِّعُ إقامة المؤسسات الصغيرة، مع الإعفاء من بعض الرسوم.
11) إلزام الجهات الحكومية بمنح نسبة من العقود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعمها.
12) تشجيع وتمويل دراسة لكيفية جعل منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مُغذِّية للمصانع الكبيرة، ما يتيح فرص عمل أكثر
13) تشجيع مراكز التدريب الصغيرة على الاندماج في شركات.
14) إشراك القطاع الخاص بشكل جِدِّي في صياغة قرارات وزارة العمل.

15) إطلاق مبادرة تعاونية بين الغرف التجارية ومشاهير التواصل الاجتماعي لدعم المؤسسات الصغيرة.

16) إلغاء شرط الكفيل الغارم.

17) إطالة مدة صلاحية شهادة السعودة[2].

18) إتاحة نقل العمالة الوافيد بين فروع المؤسسة دون شروط.

19) منح زيادة في نسب السعودة للمؤسسات الكبيرة التي تشتري من المؤسسات الصغيرة.

20) منح البنوك حوافز حكومية مقابل تسهيلها تمويل المؤسسات الصغيرة.

إن هذه الحلول المقترحة كانت في الأصل محور لبرامج وآليات ومبادرات أطلقتها مختلف الهيئات والمراكز والمؤسسات التي تعمل على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة في السعودية، ومنها ما يتم تبنيه منذ عدة سنوات، أي منذ تبني رؤية السعودية 2030، مع العمل المستمر على تحديث وتطوير هذه البرامج بناء على مستجدات السوق المحلية والعالمية، واحتياجات المؤسسات الصغيرة ومجالات دعمها الضرورية بهدف تعزيز مساهمتها في الاقتصاد، وضمان نجاحها واستمرارها واستدامتها، إضافة إلى سعي هذه الهيئات إلى محاولة تطبيق وتنفيذ الحلول المقترحة مستقبلا لمزيد من المساندة للمؤسسات الصغيرة في السعودية.

ومن بين البرامج والآليات والجهود التي تهدف إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة في السعودية يمكن ذكر البعض منها فيما يلي (إدارة-المنشآت-الصغيرة-والمتوسطة، 2021، الصفحات 04- 41 بتصرف):

- **برنامج صنع في السعودية:** هو مبادرة تدخل في إطار برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، يهدف إلى دعم المشاريع الوطنية عن طريق تشجيع المستهلكين المحليين على اقتناء المنتجات التي صنعها في السعودية، مع تحفيز المؤسسات السعودي على التصدير إلى الأسواق ذات الأولوية، وهو ما يتيح الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة لتسويق منتجاتها وتوسيع أسواقها، مع الاستفادة من الخدمات والمزايا الحكومية مثل استخدام شعار البرنامج في المنتجات، الترويج لاسم المؤسسة، التواصل مع الجهات الحكومية، تعزيز العلاقات التجارية، المشاركة في ورش العمل وتبادل المعرفة مع أعضاء البرنامج.
- **برنامج دعم الوظائف في القطاع الخاص:** هو برنامج مقدم من طرف صندوق تنمية الموارد البشرية، الهدف منه هو توجيه الباحثين عن العمل إلى القطاع الخاص من جهة، وتحفيز هذا الأخير على تشغيل اليد العاملة من ناحية أخرى، وذلك عبر تحمُّل الصندوق لـ 30-50% من أجر الموظف عبر هذا البرنامج، لمدة سنتين، ويُركِّزُ البرنامج على توفير التوظيف في المناطق والمدن التي تتميز بفرص وظيفية قليلة، إضافة إلى توظيف النساء، وذوي الإعاقة، والتوظيف في المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ما يساعد هذه الأخيرة في التقليل من التكاليف المتعلقة بالتوظيف إلى غاية تحقيق الاستقرار المطلوب.
- **برنامج كفالة:** محور عمل هذا البرنامج هو توفير التمويل اللازم لكافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير وتوسيع أعمالها، إضافة إلى تحفيز المؤسسات المالية على التعامل مع هذه المؤسسات، بما يتيح استقطاب فئة جديدة من أصحاب المؤسسات الصغيرة الذين لم يسبق لهم التعامل مع مختلف جهات التمويل.ما يساعد على تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة وبالتالي تعزيز مساهمتها في الاقتصاد من خلال توفير فرص العمل، وتنمية المناطق المعزولة وتمكين المرأة. وتتراوح قيمة المبالغ المستفاد منها في إطار برنامج كفالة بين 2.5-15 مليون ريال سعودي مع نسبة تغطية تصل إلى 90%، ويتم تقديمها عبر البنوك السعودية وشركات التمويل المنخرطة في البرنامج.

[2] السعودة هو إحلال مواطنين سعوديين مكان العمالة الوافدة في وظائف القطاع الخاص.

- **منتج أفق:** موجه إلى تمويل المؤسسات التي تعمل في السوق السعودي منذ 03 سنوات على الأقل، مع تحقيق مبيعات 03-40 مليون ريال سعودي سنويا، ليصل مبلغ التمويل الممنوح لها حدود 10 مليون ريال كأقصى تقدير، ويكون هذا التمويل في شكلين، قصير المدى لدعم الدورة التشغيلية بمدة سداد لا تتجاوز سنة واحدة، وتمويل طويل المدى من أجل دعم التوسعات الرأسمالية بمدة سداد 05 سنوات كحد أقصى. ويستهدف عدة قطاعات منها الصناعة، التقنية، التجزئة، التعليم، الترفيه والسياحة وغيرها.
- **منتج نقاط البيع:** هو برنامج مقدم من طرف بنك التنمية الاجتماعية، يستهدف المؤسسات الصغيرة التي تتعامل من خلال أجهزة نقاط البيع، يعمل هذا البرنامج على تقديم حلول تمويل سريعة في سبيل تغطية احتياجات المؤسسة عن طريق تمويل رأس المال العامل والتوسعات الرأسمالية، بحيث يتم تمويل 25% من إيرادات المؤسسة من أجهزة نقاط البيع بقيمة لا تتجاوز 02 مليون ريال ولمدة 12 شهرا، إضافة إلى توافر تمويل طويل المدى لفترة تصل إلى 03 سنوات. ويستهدف هذا البرنامج تمويل الأنشطة التجارية والسياحية خاصة الفنادق، تمويل أنشطة الخدمات الغذائية كالمطاعم والمقاهي، والأنشطة الترفيهية كالملاهي والمتنزهات والرياضة، وتمويل المستشفيات والمستوصفات والعيادات والمراكز الطبية والصحية.
- **مبادرة منصة مزايا:** هي منصة إلكترونية أطلقتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحيث تتيح تقديم العديد من الخدمات والحلول والمزايا بأسعار تنافسية، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق استقرار ونمو المؤسسات الصغيرة، ودعم نجاحها، ومن بين ما تُقدِّمُهُ المنصة من خدمات يمكن الإشارة إلى الخدمات العامة، خدمات التأمين، خدمات التسويق، الخدمات المالية والمحاسبية، خدمات الموارد البشرية، الخدمات التقنية والتصميم. تسعى هذه المنصة إلى الرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة مع التقليل من تكاليف تشغيلها وتحسين مستويات أدائها، مع العمل على جعل بيئة المؤسسات الصغيرة جاذبة للكفاءات، كما تساعد المنصة المؤسسات الصغيرة على الالتزام بمتطلبات الهيئات والجهات التنظيمية وفقا للقوانين واللوائح السائدة مثل مسألة التأمين الصحي.
- **برامج وخدمات التجارة الإلكترونية:** هي مجموعة من البرامج التي أطلقتها هيئة منشآت، تهدف من خلالها إلى تعزيز استفادة المؤسسات الصغيرة من الإمكانيات التي تتيحها التجارة الإلكترونية من أجل زيادة القدرة التنافسية، النمو والتوسع، وتطوير الهوية التجارية لهذه المؤسسات محليا ودوليا، وذلك عن طريق تمكين المؤسسات الصغيرة من الاستفادة من الفرص المتاحة في ذلك وتدعيم تحوُّلِها إلى التجارة الالكترونية، وذلك سعيا من الهيئة إلى تسهيل البدء في مشاريع التجارة الالكترونية مع تحديث البنية المعلوماتية المتعلقة بها، ومساعدة المؤسسات التي تنشط في التجارة الالكترونية على التطوُّر والنمو.
- **منصة فرصة:** تعتبر منصة فرصة مكانا افتراضيا لالتقاء الموردين بالمشترين، حيث تعتبر هذه المنصة التي تم إطلاقها من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية، على تمكين المؤسسات الصغيرة من تقديم عروض أسعارها إلكترونيا في مشتريات القطاعين الحكومي والخاص، وتمكينها من طرح طلبات عروض الأسعار بينها أيضا، وهو ما يعني إتاحة المنافسة بشفافية تامة، مع منع احتكار الفرص من قبل مؤسسات معينة، إضافة إلى فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة من أجل تحقيق النمو.
- **برنامج الإعانات الزراعية لمزارعي النخيل:** هو برنامج خاص تم إطلاقه من طرف المركز الوطني للنخيل والتمور، هدفه دعم المزارعين الصغار في النخيل، يعمل ضمن برامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، ويهدف إلى تعظيم الاستفادة من دعم الغذاء، من خلال مرافقة ودعم صغار المزارعين من ذوي الدخل المحدود، مع رفع جودة الإنتاج المقدم من طرفهم، في سبيل استدامة قطاع النخيل والتمور.
- **تمويل ما قبل التصدير:** هو برنامج أطلق من طرف بنك التصدير والاستيراد السعودي، وهو عبارة عن تسهيلات متجددة قصيرة المدى يتم توفيرها للمؤسسات مقابل أوامر الشراء المؤكدة لشراء مدخلات الإنتاج المطلوبة سواء محليا أو دوليا، مثل المواد الخام، التغليف..الخ، ويتم الصرف مباشرة إلى الموردين عند تقديم أوامر الشراء وفواتير الموردين، وتكون فترة السداد والضمانات والتكلفة

بناء على دراسة الطلب. تستفيد من هذا البرنامج المؤسسات المقيمة في السعودية والتي لا تتمكن من الحصول على التمويل بشروط مناسبة من البنوك التجارية، ويهدف البرنامج إلى زيادة القدرة الإنتاجية لمعالجة أوامر الشراء من خلال التمويل، وتحسين الشروط مع الموردين، وزيادة القدرة التنافسية للمُصدِّرين.

- **برنامج الاستشارات من مركز دُلّني:** تم تأسيس مركز دلني للأعمال من أجل القيام بدوره في تقديم الدعم غير المادي ومساعدة وخدمة المؤسسات الصغيرة من أجل تحقيق أهدافهم، والتغلُّبِ على التحدِّيات التي تواجههم، وهدفه الرئيسي هو تنمية وتدريب وإرشاد أصحاب ورواد الأعمال، ثم تقييم مستوى تقدُّمِهِم، ويقدم المركز استشارات في عدة مجالات منها تسويقية، تقنية، تشغيلية، إدارية، مالية وقانونية.
- **برنامج آفاق:** هو عبارة عن منتج تمويل مقدم من صندوق التنمية الصناعية السعودي، يهدف إلى دفع المشاريع الصناعية الصغيرة التي تعمل منذ سنتين على الأقل، والتي قد أثبتت قدرتها التنافسية، بحيث يسمح البرنامج بتقديم تسهيلات مالية مع مدة سداد تصل إلى 08 سنوات، ومدة سماح تصل إلى سنتين، مع إمكانية تخفيض الملاءة المالية المطلوبة لتصل إلى 50% من قيمة القرض مع صرف 30% من قيمة القرض مُقدّما. يعمل البرنامج على رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة ومساعدتها على تحقيق النمو والتوسع الذي تهدف إليه.
- **برامج مركز جنى:** تم إطلاق هذا البرنامج من طرف مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية بالاشتراك مع بنك التنمية الاجتماعية، يعمل البرنامج على تقديم قروض حسنة للنساء من أجل إطلاق مشاريعهن التي تساعدهن على تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل الذاتية، إضافة إلى تقديم خدمات التدريب والتمكين لضمان نجاح واستدامة المشروع أو المؤسسة المنشأة، وتتنوع المنتجات التمويلية الإقراضية ضمن هذا البرنامج حسب مستوى المستفيدة ووضع المؤسسة، وتبدأ قيمتها من 6000 ريال إلى 50000 ريال سعودي، منها برنامج الأسر المنتجة، برنامج البركة، الفرض الموسمي، القرض التقني، برنامج النخبة وغيرها.
- **برنامج أهالينا:** هو أحد مبادرات تمويل الأسر المنتجة المطلقة من طرف البنك الأهلي في إطار برامجه المجتمعية، يعمل البرنماج على تمويل ميسر للنساء من 03 آلاف- 10 آلاف ريال سعودي بدون أي رسوم أو أرباح، وذلك بفترات سداد مريحة وبدون كفالات أو ضمانات، ويستهدف البرنامج النساء فقط والبالغات من العمر 18-60 سنة.
- **آكاديمية منشآت الإلكترونية:** هي أكاديمية تدريبية تم تأسيسها من طرف هيئة منشآت، تسعى إلى تقديم برامج تدريبية متنوعة تساعد على بناء وتطوير القدرات والمهارات لدى رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات، من أجل مساعدتهم على تحقيق النمو والتوسع والاستدامة لمؤسساتهم، عن طريق تعزيز كفاءاتهم ومهاراتهم الإدارية والمالية والفنية، بحيث تُقدِّمُ الأكاديمية برامج تدريبية في ريادة الأعمال، التجارة الالكترونية، الابتكار والتقنية، المالية والاستثمار وغيرها.

2. 4. مبادرات القطاع الخاص في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة في السعودية (شركة أرامكو نموذجا):

تساهم مؤسسات القطاع الخاص في السعودية، خاصة الكبيرة منها، في دعم ومساندة إقامة المؤسسات الصغيرة، مع العمل على مرافقتها من أجل التنمية والتطور والاستدامة، وذلك عبر العديد من المشاريع والمبادرات والبرامج التي تطلقها المؤسسات الكبيرة لإشراك المؤسسات الصغيرة في العمل، أو توفير الجوانب الداعمة اللازمة لها كالتمويل، الأسواق، التدريب وغيرها. ومن بين الأمثلة على ذلك يمكن تقديم **نموذج شركة أرامكو السعودية.**

تعتبر شركة أرامكو السعودية إحدى أكبر وأعرق الشركات التي تعمل في قطاع الطاقة على المستوى السعودي والعالمي، بحيث تنشط منذ سنة 1933، وهي تعتبر شركة مواطنة بامتياز حيث أنها تسعى إلى دعم المجتمع السعودي من خلال توفير الوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع تفعيل القدرات وتخصيص الموارد لإحداث فرق ملموس وإيجابي في المجتمع، وتعمل الشركة في إطار استراتيجيتها لتحقيق الاستدامة، على تقديم جملة من المبادرات والبرامج التطوعية والمجتمعية المستدامة، سواء على المستوى البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

وفي إطار سياساتها للاستدامة، تعمل أرامكو على دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة في السعودية عن طريق مجموعة من المبادرات من أجل تزويد المجتمع المحلي بالمهارات والموارد والخبرات التي تساعد على إقامة المشاريع التي تستند إلى الاستدامة الذاتية، وفي هذا السياق، حدّدت أرامكو مجموعة من الصناعات الصغيرة التي تعمل على دعمها وتنميتها، وهل تلك التي تعتمد على الحرف التقليدية والموارد الطبيعية المحلية التي تتيح تحقيق أثر بعيد الأمد على المجتمعات المحلية، من بينها (أرامكو، غ.م):

- **البن:** تُركِّزُ أرامكو على دعم نمو صناعة البن المحلية في مناطق مخصصة غرب السعودية، تهدف من خلال ذلك إلى تزويد مزارعي البن بالأدوات والموارد اللازمة لتوسيع إنتاجهم، مع توفير التدريب والمعدات لمساعدتهم في كسب دخل مستدام ودعم عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. وقد انطلقت المبادرة سنة 2016 بإحدى المناطق الجبلية في السعودية لتتوسع إلى 06 مناطق أخرى. وقد بلغ عدد المستفيدين أكثر من 1000 مزارع، مع زراعة 200 ألف شتلة، وتوفير أنظمة ري حديثة وذكية. كما تتيح هذه المبادرة أيضا للمزارعين استكشاف فرص التسويق التجاري للبن وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانات القطاع. وفي نفس السياق، قامت أرامكو بالتوقيع على مذكرة تفاهم من أجل إنشاء مركز لإنتاج البن تحت اسم "المركز الوطني لتطوير البن"، والذي يهدف إلى زيادة إنتاج البن من خلال تطوير البحوث المتعلقة بالبن وكذا تطوير السوق المحلية له، ويُوفِّرُ المركز الدعم خلال كافة فترات ومراحل الإنتاج، مع تدريب المزارعين على الممارسات المثلى، مع رفع المستوى الوعي المجتمعي بالبن وصناعته محليا.
- **العسل:** تعاونت أرامكو سنة 2016 مع العديد من الشركاء الأكاديميين كجامعة الملك خالد، للتعرُّف على الآفاق المتاحة لإنتاج وتطوير وتوسُّع إنتاج العسل ومنتجاته الثانوية ذات الخصائص الطبية، وقد أنشأت أرامكو أيضا محطات لملكات النحل تنتج ما يتجاوز 120 طنا من العسل، مع توقُّع زيادة هذا الإنتاج إلى أكثر من 150 طنا سنويا. وكنتيجة لهذه المبادرة، أصبحت المنطقة التي أطلقت فيها، تملك أكثر من 03 آلاف نحّال، ليتم توسيع المبادرة سنتي 2019 و2021 إلى مناطق أخرى.
- **المنسوجات:** قامت شركة أرامكو بالتعاون مع جمعيات خيرية ومؤسسات محلية مركزا لتمكين النساء في هذا المجال، عن طريق تدريبهن على مهارات الخياطة، أين تم تدريب أكثر من 47 إمرأة في مركز واحد في المنطقة التي أطلقت فيها المبادرة، مع رفع الطاقة الإنتاجية القصوى إلى غاية وصولها إلى 82 ألف قطعة بما فيها البياضات الطبية وأطقم الملابس الصناعية. كما دشّنت أرامكو أيضا مصنعا في منطقة أخرى مصنع بصمة للملابس والزي الموحد، وهو عبارة عن مصنع خياطة يدعم 50 مستفيدا رجالا ونساءا، عن طريق تدريبهم على إنتاج الأطقم العسكرية والطبية وغيرها، مع توقُّع بتحقيق استدامة مالية خلال سنة واحدة ما يعني ضمان دخل ثابت للمستفيدين.
- **مستحضرات التجميل:** عقدت شركة أرامكو شراكة مع جمعية خيرية نسائية ومصنع متخصص في الورد الطائفي، من أجل إنشاء مصنع روزيار مختص في صناعة مستحضرات التجميل كالمرطبات وكريمات الجسم واليمين، والعطور والصابون وغيرها من زيوت مستخلصة من الورد الطائفي المزروع محليا، ويضمن المصنع الجديد تدريب وتوظيف 40 إمرأة مع توفير دخل شهري ثابت لهن، ليتم سنة 2021 افتتاح متجر الكتروني خاص لتسويق وبيع منتجات المصنع من قبل أرامكو.

- **منتجات زيت الزيتون:** أطلقت أرامكو أيضا في قطاع مستحضرات التجميل، مبادرة أخرى بهدف دعم المجتمعات المحلية، حيث عقدت شراكة مع جمعية المستودع الخيرية بهدف إنشاء مصنع "جوفا" لإنتاج مختلف المنتجات التي يدخل الزيتون في صناعتها مثل الصابون والمرطبات بالاعتماد على مستخلصات الزيتون وأشجاره المزورعة محليا، فيوفر أيضا المصنع فرصا لتوظيف وتدريب عدد هام من النساء من أجل ضمان دخل ثابت لهن، مع توطين المنتجات التي يدخل الزيتون في صناعتها وتسويقها في المنطقة.

IV- الخلاصة:

تُعدُّ المؤسسات الصغيرة أحد الروافد المهمة التي يمكن أن يستند عليها الاقتصاد في مختلف المجالات، كونها مكملا جيدا للصناعات الكبيرة، وآلية فعالة في التنويع الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وذلك بالرغم من العديد من العراقيل والتحديات التي يمكن أن تواجهها نظرا لصغر حجمها التنظيمي والإداري والتمويلي والتسويقي، والذي يستلزم تسطير برامج وآليات واضحة تعمل على تقديم الدعم المناسب لها من أجل تجاوز هذه المشاكل. وقد هدفت الدراسة إلى التعرُّف على وضعية المؤسسات الصغيرة في السعودية، مع تحديد أهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها، والحلول المقترحة لذلك، وقد توصلت الدراسة إلى **مجموعة من النتائج** من أهمها:

- ❖ تلعب المؤسسات الصغيرة دورا مهما في دعم الاقتصاد، من خلال خصائصها المميزة التي تتيح إنشاء عدد كبير منها بتكلفة أقل من إنشاء مؤسسة كبيرة واحدة، وهو ما يتيح توفير فرص أعمال أكبر، مع مساهمة جيدة في الاقتصاد.
- ❖ عرفت المؤسسات الصغيرة في السعودية نموا وتطورا إيجابيا كبيرا تماشيا مع تضمينها كمحور رئيسي في رؤية السعودية 2030 والذي بدأ العمل بها سنة 2016.
- ❖ وصلت المؤسسات الصغيرة في السعودية إلى ما يقارب 99.5% من إجمالي المؤسسات التي تنشط في القطاع الخاص، مع مساهمة فعالة في الناتج الوطني وتشغيل اليد العاملة، وتحقيق التنويع الاقتصادي.
- ❖ بالرغم من النمو الإيجابي في قطاع المؤسسات الصغيرة والناتج عن سياسة الدعم الجدية والقوية التي تتبعها السعودية لهذه المؤسسات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني من العديد من التحديات والعراقيل.
- ❖ تتراوح العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة في السعودية بين التمويل، الإدارة، القدرة التنافسية، فرص الوصول، المهارات، التنظيم والتشريع وغيرها، فمنها ما يشابه المشاكل التي ترتبط بالمؤسسات الصغيرة في باقي الدول، ومنها ما يوافق فقط الخصوصية المحلية السعودية.
- ❖ تعمل السعودية من خلال مجموعة من البرامج والآليات والمبادرات على دعم وإقامة المؤسسات الصغيرة منذ إطلاق رؤيتها سنة 2016، إضافة إلى السعي إلى تنمية هذه المؤسسات وضمان نجاحها واستدامتها، ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها.
- ❖ تُسجِّلُ السعودية تعاونا هاما بين الجهات الحكومية الرسمية، البنوك والصناديق والمؤسسات المالية الحكومية والخاصة، المؤسسات الخيرية، مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة، ومؤسسات المجتمع المدني، على دعم وتنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة بها، فلا تنحصر مسؤولية مرافقة وتطوير ودعم هذه المؤسسات على الحكومة فقط.
- ❖ تعمل الشركات الكبيرة في السعودية مثل أرامكو، على دعم المؤسسات الصغيرة والعمل على تنميتها واستدامتها، وذلك عن طريق تخصيص برامج وإطلاق مبادرات تختص فقط بدعم نشاط هذه المؤسسات عن طريق متابعة وتمويل كامل من قبل هذه الشركات بصورة مستقلة عن الحكومة، وذلك في إطار برامجها المجتمعية وسياسات الاستدامة بها.

بناء على النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من **التوصيات والاقتراحات** التي تسمح بالاستفادة من التجربة السعودية وإسقاطها على حالة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، من أهمها:

- إطلاق مراكز وهيئات خاصة بتدريب وتكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة على مختلف المهارات الإدارية والقيادية، وفي مختلف الجوانب التسويقية والمحاسبية وغيرها.
- ضرورة المشاركة الفعالة لمختلف أطراف المجتمع، بما فيها القطاع الخاص الاقتصادي، المجتمع المدني، المؤسسات الخيرية وغيرها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، وعدم ترك الحمل فقط على الحكومة.
- إطلاق صناديق أو منصات خاصة تسمح بتوفير التمويل الملائم للمؤسسات الصغيرة من قبل رجال الأعمال المحليين وحتى المجتمع المحلي في إطار منتجات تخدم الطلب المحلي، قبل التوسُّع إلى السوق الوطني، ثم الدولي لاحقا.
- منح الفرص أمام المؤسسات الصغيرة في إطار المشاريع والمناقصات الكبيرة التي تطلقها الدولة من خلال نسبة خاصة تُخصّصُ فقط لهذه المؤسسات.

الإحالات والمراجع :

إبراهيم محمد الحسون. (2021). المنشآت الصغيرة والمتوسط في المملكة العربية السعودية : التحديات – المعالجات. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 14*(02)، 112 – 135.

إدارة-المنشآت-الصغيرة-والمتوسطة. (2021). *دليل برامج ومبادرات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة*. المملكة العربية السعودية: غرفة القصيم.

أرامكو. (غ.م). *الصناعات الصغيرة*. تاريخ الاسترداد 08 02, 2023، من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية – الموقع الرسمي لشركة أرامكو السعودية: https://www.aramco.com/ar/sustainability/responsible-business/supporting-communities/economic-and-community-projects/micro-industries

الموقع-الرسمي-لمنشآت. (07 أفريل, 2021). *59 تحديا تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة و300 ألف غير كافية للتمويل*. تاريخ الاسترداد 07 فيفري, 2023، من منشآت: المركز الإعلامي: https://www.monshaat.gov.sa/node/2405

رابح خوني، و رقية حساني. (2008). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها*. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر.

سدم إبراهيم الراشد، و آخرون. (2020). معوقات عمل المشاريع في المملكة العربية السعودية (دراسة استطلاعية من وجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة). *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 01*(03)، 57- 79.

شعيب أتشي. (2007/ 2008). واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. فرع: تحليل اقتصادي*. جامعة الجزائر 3.

عبد الستار محمد العلي، و فايز صالح النجار. (2006). *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة*. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع .

عبد العزيز جميل مخيمر، و أحمد عبد الفتاح عبد الحليم. (2000). *دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

عثمان لخلف. (2003/ 2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . جامعة الجزائر 3.

فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد. (2005). *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة .

محمد الصغير قريشي. (2011). واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة الباحث*(09).

مرصد-المنشآت-الصغيرة-والمتوسطة. (2022). *تقرير "منشآت" – الربع الثالث لعام 2022*. المملكة العربية السعودية : الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – منشآت.

منشآت. (2020). *تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"/ الربع 01*. المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

Ahmed Slami .(1985) .*Petite et moyenne industrie et développement économique* .Alger: ENAL